

الجمعية العامة

هيئة نزع السلاح



الجلسة ٢٠١

الاثنين، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هوفمان (ألمانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

تبادل عام للأراء

إن النقل غير المشروع للأسلحة هو أحد أكبر مصادر القلق للمجتمع الدولي قاطبة. فهو لا يشكل انتهاكا للأمن الداخلي للدول فحسب بل إنه أيضا يهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي. ومن المؤسف أن التجربة أكدت هذه الحقيقة أكثر من مرة. وفي هذا السياق، أصبحت الأرجنتين، في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، عضوا كامل العضوية في ترتيب واسنار، الذي نعتبره جهدا إضافيا لتعزيز الشفافية والثقة المتبادلة فيما بين الدول في مجال نقل الأسلحة التقليدية والتكنولوجيا الصناعية ذات الغرضين. لذا، نؤمن بأننا، في سياق سياسة واضحة، سياسة القيادة الإقليمية، واتساقا مع سلوكننا، نسهم في الأمن والاستقرار الإقليميين.

والأرجنتين على اقتناع بأن مزيدا من الصراحة والشفافية في ميدان الأسلحة سيحسن الثقة ويعزز الاستقرار، ويساعد جميع الدول على ممارسة أقصى درجة ممكنة من الاعتدال في سياساتها الوطنية لنقل الأسلحة. وكل هذه الأنشطة ستساعد في نهاية المطاف على تعزيز السلام.

وقد قرر بلدي أن يشارك بنشاط في ترتيب "واسنار" بناء على الخبرة التي اكتسبناها فعلا في مجال تحديد الأسلحة، وانطلاقا من التزامنا التام بسياسة منع البلدان التي يسبب سلوكها، أو يمكن أن يسبب، قلقا عميقا للمجتمع الدولي من حيازة الأسلحة

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم وفد بلدي وبالإصالة عن نفسي، أود أن أزجي إليكم، سيدي الرئيس، وإلى سائر أعضاء المكتب أحر التهاني على انتخابكم في هذه الدورة الجديدة لهيئة نزع السلاح.

تنعقد هذه الدورة بعد التوقيع التاريخي الأخير على معاهدة بليندابا التي بموجبها أصبحت أفريقيا رابع منطقة تعلن نبذها لاستحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها وامتلاكها وحيازتها. وهذا القرار التاريخي يمثل التتويج الناجح لعملية طويلة بدأت في مطلع الستينات.

وفي هذا السياق، وبوصفنا عضوا كامل العضوية في إحدى المناطق الأربع الخالية من الأسلحة النووية على وجه الأرض، أود أن أتوجه بتهنئتي الخاصة الى البلدان الموقعة على المعاهدة. فهذه المعاهدة تحيي في نفوسنا الأمل في أن تكون لدينا، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، الصكوك القانونية اللازمة لإزالة الأسلحة بصفة نهائية من على وجه البسيطة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الدول في اعتماد تدابير رصد نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والامتنال لها. رابعا، يجب أن يتم رصدنا لعمليات النقل الدولي في سياق واسع يستهدف النهوض ببناء الثقة والشفافية، بغية الإسهام في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتخفيف حدة التوتر، وتسوية الصراعات الإقليمية، ومنع حدوث سباق تسلح، وتحقيق نزع السلاح.

ويؤيد بلدي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لأنه على اقتناع راسخ بأن إنشاء هذه المناطق من شأنه أن يوفر الآلية القانونية اللازمة لتعزيز السلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي، ولاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية البحتة. ويقوم هذا الاقتناع القوي على أساس سجل المسار الإقليمي الناجح لمعاهدة ثلاثيولكو، التي سمحت بإنشاء أول منطقة مكتظة بالسكان في هذا الكوكب خالية تماما من الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه. وعلى أساس تاريخنا أنفسنا، نؤيد تلك المعاهدة بوصفها وسيلة فعالة وأساسية في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتشجيع إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وإزالة هذه الأسلحة أينما أمكن ذلك، في ظل رقابة دولية فعالة.

إن أنظمة وضع كشف بالمواد النووية ورصد هذه المواد، من خلال تنفيذ الدول الأعضاء للاتفاقات الخاضعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضرورية من غير ريب إذا أردنا ضمان فعالية هذه المناطق. وعلى المستوى الثنائي، قمنا بإنشاء وكالة مشتركة مع جمهورية البرازيل المجاورة، لوضع كشف بالأسلحة النووية ولرصدها. وهذا في رأينا مثال مفيد يستحق الدراسة من قبل الهيئة.

وأود قبل أن اختتم بياني أن ألمع بإيجاز إلى البند المعنون "تبادل الآراء بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح". ويعتقد بلدي أنه يجري تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وفي استعراض حالة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. وينطبق هذا على اتفاقية حظر أو تقييد

الحساسة أو المواد ذات الغرضين أو التكنولوجيا المستخدمة في الأغراض العسكرية.

ويجدر التأكيد هنا على أن منطقتنا لم يكن بها تكديس للأسلحة بطريقة مفرطة أو مزعومة للاستقرار، وأنها لا تشارك إلا بنسبة ضئيلة في السوق العالمية لنقل الأسلحة التقليدية. والأرجنتين تؤيد المبادئ التوجيهية والمقاصد والمبادئ الواردة في ترتيب "واسنار"، وتحث على اعتمادها على الصعيد الإقليمي.

وعلى الصعيد العالمي، يؤيد بلدي، على أساس تمهيدي وفي سياق المادة ٥١ من الميثاق، وضع حد معقول للمبلغ الذي تتمكن به الدول من الإنفاق على الأسلحة، كدالة مباشرة على إنتاجها المحلي الإجمالي. ومن المفيد أيضا أن تنظر المؤسسات المالية الدولية بجدية فيما إذا كان ينبغي لها أن ترد بالإيجاب على الطلبات الخاصة بالحصول على قروض دولية، والمقدمة من البلدان التي تشتري كميات كبيرة من الأسلحة. وكنتيجة طبيعية لهذا التدبير، ينبغي إيلاء اعتبار خاص للدول التي تجري تخفيضات ملموسة في ميزانياتها للدفاع الوطني، عندما تلتزم التمويل من المنظمات الدولية.

وهذا هو السبب، كما قلنا في دورات موضوعية سابقة، في أن الأرجنتين تؤمن بأن هيئة نزع السلاح توفر الإطار الملائم لاستكشاف إمكانيات تعزيز فعالية التدابير المعتمدة على المستوى الفردي، وتنسيق المبادرات المعتمدة بالفعل، والنظر في وضع تدابير وطنية إضافية عند الاقتضاء، وتعزيز التعاون من أجل القضاء على النقل غير المشروع للأسلحة.

وفي هذا الصدد سيؤيد وفد بلدي جهود أعضاء الهيئة للتوصل إلى نص توافق آراء يتضمن التوصيات الهامة المقدمة على مدى السنوات الثلاث الماضية بشأن هذا الموضوع. وتقترح جمهورية الأرجنتين، في هذا السياق، أن تتضمن الوثيقة، في جملة ما تتضمن، المفاهيم التالية. أولا، لا بد من وجود معايير عامة وملائمة وفعالة لرصد نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ثانيا، يجب أن تلتزم الدول الأطراف بضمان أن يتسم استخدامها لهذا النقل الدولي بروح المسؤولية والاعتدال. ثالثا، يجب أن يشارك أكبر عدد ممكن من

ونود أن نركز على رؤيانا للأولويات في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف. ومن هذه الأولويات توطيد النظم القائمة لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفرض حظر على التجارب النووية، ودمج الرقابة على الأسلحة في السياق العام للأمن الدولي. وينبغي أن تكون جهود المجتمع الدولي، على المدى القصير، منصبة على إبرام معاهدة متعددة الأطراف للحظر الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يود الوفد الروسي أن يعرب عن ارتياحه إزاء التقدم المحرز في المفاوضات حول حظر التجارب النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونأمل ألا تفوتنا الفرصة الحقيقية لإبرام هذا الاتفاق التاريخي هذا العام.

وتحظى الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لتوطيد نظام معاهدة عدم الانتشار بأهمية خاصة في هذه المرحلة. ونحن على اقتناع بأنه ينبغي توطيد نظام عدم الانتشار العالمي الساري بخطوات ملموسة موجهة بالتحديد صوب الأقاليم والدول التي لها اهتمامات خاصة بعدم الانتشار، أو التي تثير مخاوف محددة في هذا الميدان. وتبذل روسيا من جانبها كل ما في الإمكان بذله لتخزين الأسلحة النووية للاتحاد السوفياتي السابق في أراضيها. ونخطط هذا العام لاستكمال سحب الترسانات النووية من بيلاروس وأوكرانيا وتدميرها. ونحن على يقين أن مصلحة المجتمع العالمي أجمع تكمن في أن يتم تجميع الأسلحة النووية لدى البلدان النووية الباقية داخل أراضيها.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار، فإن اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية لوثائق تعالج مسألة الضمانات المعطاة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، يحظى باهتمام خاص. ومع ذلك، إذا كان التحرك في هذه الاتجاهات المتصلة بجدول أعمال نزع السلاح يثير قدرا من التفاؤل، فإنه تبقى بضع مشاكل تتطلب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا نشيطة ومشتركة ومنسقة.

ونظرا إلى تحول الزخم الرئيسي للأمن الدولي من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي، فإن التنفيذ الحسن للتوقيات لتدابير نزع السلاح على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي يزداد إلحاحا. وينبغي أن تكون

استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وبالمثل، أمكن في السنوات القليلة الماضية تحديد المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي المطروحة للتفاوض، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب واتفاقية حظر إنتاج المواد الانشطارية. وتعتقد الأرجنتين أنه ينبغي للمجتمع الدولي بأكمله أن يضع الخطب الرنانة جانبا وأن يوحد - بل يزيّد - جهوده من أجل التوصل على نحو تدريجي إلى نزع السلاح العام والكامل.

إن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب والبدء المبكر بالمفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية يشكلان بالتأكيد خطوتين ملموستين في هذا الاتجاه. ولذلك تعتقد الأرجنتين أنه ينبغي للهيئة أن تدرس بجدية عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح للنظر على نحو خاص في آثار نجاح المفاوضات الجارية حاليا.

السيد أورلوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وأن أتمنى لكم النجاح في منصبكم المنطوي على المسؤولية. وبالطبع، بإمكانكم التعويل على تعاون الاتحاد الروسي وأنتم تضطلعون بالمهام التي تنتظركم. تعقد هذه الدورة لهيئة نزع السلاح مباشرة عقب الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في موسكو حول مسائل الأمن النووي. واقتناعا منا بأن نتيجة قمة موسكو ستوجد مناخا إيجابيا لنجاح عملنا المشترك، فإننا نتقدم بالملاحظات التالية.

تواصل عملية نزع السلاح تطورها في ظل ظروف فترة ما بعد المواجهة. وعمليات تخفيض الأسلحة النووية تزداد اتساعا. ولا مبالغة في القول إن الأحداث المترابطة أدت إلى إحراز فتح في ميدان نزع السلاح، أي التوقيع على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى.

تميزي، مع جميع الأطراف المعنية على تقييد التفقات الدولية للأسلحة. وبغية كفاءة التقييد الدولي الفعال لهذه الشحنات، من الضروري مشاركة جميع الموردن والمتلقين الرئيسيين للأسلحة.

وتستحيل مكافحة الفعالة للاتجار غير المشروع بالأسلحة دون اتخاذ تدابير سياسية لإدارة الصراعات المحلية والإقليمية ولمواصلة عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف واتخاذ تدابير ضد الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر القمة المعقود في آذار/مارس في شرم الشيخ فتح آفاقاً جديدة للعمل المشترك بين الدول الكبرى في العالم، في مجالات هامة مثل القضاء على الإرهاب. وموقفنا الأساسي هو أن مشكلة الإرهاب تتطلب اتباع نهج استراتيجية عالمية. ومن الأهمية القصوى أن تكون التدابير الرامية إلى مكافحة الأنشطة الإرهابية عالمية الطابع. ونحن على اقتناع بأن الجهود المشتركة من جانب الدول ضرورية في مكافحة الإرهاب.

وهنا يمكن الاضطلاع بدور هام عن طريق التدابير الفعالة لوقف الشحن غير المشروع للأسلحة. والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة يتوقف إلى حد كبير على وضع تشريعات وآليات وطنية، وتنفيذها، في مجال تصدير الأسلحة واستيرادها. وتماشى سياسة روسيا بالنسبة للرقابة على شحنات الأسلحة التقليدية مع التزاماتها الدولية في هذا المجال؛ وإن شروط نظامها المتعلقة بالرقابة على الصادرات تفي بالمعايير الدولية. ونعتقد أن جميع جوانب مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ينبغي أن تتجسد في المبادئ التوجيهية التي ستضعها الهيئة في هذا المجال.

وسواء أدرجنا بند المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جدول أعمال هيئة نزع السلاح أم لم ندرجه، فإننا نرى أن من الضروري التأكيد على أن إنشاء هذه المناطق في أنحاء مختلفة من العالم عنصر هام في صون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع تطوير عملية نزع السلاح على المستويين العالمي والإقليمي، وتوطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويؤيد الاتحاد الروسي بصورة ثابتة الجهود التي تبذلها الدول لإنشاء هذه المناطق في مختلف أجزاء العالم. ويسرنا أن

هذه جزء لا يتجزأ من جهود الدبلوماسية الوقائية التي تجري في منظومة الأمم المتحدة، والتي لها أهمية قصوى في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ونعتقد أن وضع اتفاقات فعالة وقوية لنزع السلاح ينبغي أن يكون عنصراً أساسياً لعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام وصنع السلام. ومن شأن ذلك أن يساعد على التقليل من حدة الصراعات وخطر استئناف الأعمال العدائية.

ومن المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة حالياً تلك المتصلة بالرقابة على التسليح. إننا نؤكد على أنه يجب وضع وتعزيز استراتيجية شاملة للرقابة الدولية والآليات المتعددة الأطراف المناسبة. وتؤكد روسيا على استعدادها لمواصلة دراسة إمكانية اتخاذ مبادرات تستهدف تطوير التعاون الدولي في هذا المجال.

فالمرحلة الحالية من عملية نزع السلاح تشير مجموعة من المشاكل، يمكن في الحقيقة أن تشكل مناقشتها أساساً لعمل الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وفي الوقت نفسه، نرى أن هذه المحافل تتطلب إعداداً جدياً ومفصلاً، وينبغي أن ترسى أسسها بعناية. وينبغي ألا تكون مجرد تبادل للآراء يتم تطويرها أو تحسينها. وينبغي أن تؤدي إلى نتائج سياسية طويلة الأجل في ضوء المناقشات الجارية في مؤتمر نزع السلاح وفي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، وفي الدورة الخمسين للجمعية العامة. ولا تزال الشكوك تراودنا في قدرتنا في العام المقبل على التوصل إلى مقررات تحظى بتوافق الآراء بشأن النتائج الرئيسية وتوجيه تطور عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وتصبح مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ذات طابع متزايد الاستعجال، وكان إدراجها في جدول أعمال دورتنا الحالية مبرراً تماماً. وهناك إقرار على نطاق واسع بخطورة الاتجار بهذه الأسلحة غير الخاضعة للرقابة على الأمن الدولي والإقليمي. ويدرك العالم الآن ضرورة منع هذا الاتجار بالأسلحة الذي يمكن أن يشجع زعزعة الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والداخلي، ويدعم الإرهاب الدولي. وتؤكد روسيا من جديد استعدادها للاتفاق، على أساس غير

للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد منحت لهيئة نزع السلاح، فيما منحت، ولاية دراسة عناصر برنامج شامل لنزع السلاح وتقديم توصياتها إلى الجمعية العامة. ومع ذلك، بالرغم من مرور عقدين تقريبا، فإن الهيئة لم تتمكن من إعداد برنامج ذي توجه عملي لنزع السلاح. ولقد اخفقت في القيام بذلك لأسباب مختلفة منها انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف السياسية الفاعلة ومحاولات بعض البلدان إبطاء عمل الهيئة بالتركيز غير الملائم على المسائل التنظيمية.

وفي ١٩٩٠، بذل جهد لإيجاد الوسائل والسبل الكفيلة بتعزيز أداء هيئة نزع السلاح. وفي ذلك العام، اعتمدت الهيئة مجموعة من التدابير ترد في الوثيقة A/CN.10/137، وتركز الوثيقة على بنود جدول الأعمال، ومدة العمل وتنظيمه. وبينما جرى التأكيد مجددا على أنه ينبغي للهيئة أن تجتمع لفترة لا تتجاوز أربعة أسابيع اقترح تقصير مدة الدورات الموضوعية بغية تحقيق الاستخدام الفعال لخدمات المؤتمرات. وبالتالي، خصص وقت أقل منذ ذلك الحين لعمل نزع السلاح في الهيئة. وهذا العام، زيد تقليص مدة الدورة إلى أسبوعين من أجل الاهتمام باجتماعات أخرى حول نزع السلاح تعقد في نفس الوقت. ومن حيث المبدأ، فإن دورة هذه الهيئة التداولية العالمية كان ينبغي أن تكون لها الأسبقية على هيئات نزع السلاح الأخرى ذات العضوية المحدودة أو المقيدة.

وفي الواقع، فإن عدم تخصيص الوقت الكافي لعمل هذه الهيئة كان من الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق الهيئة تقدما ملموسا. ولعل الأعضاء يوافقون على أن تخصيص فترة تمتد من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع لمناقشة مجموعة واسعة من المسائل الهامة لن يؤدي بنا إلى أن نتوقع أن تحرز الهيئة أية نتائج.

وفي عام ١٩٩٠، كان قد تقرر أيضا أن يشتمل جدول أعمال كل دورة على أربعة بنود موضوعية. ومع ذلك، لم ننظر في الماضي القريب في أكثر من ثلاثة بنود. ومؤخرا، اقترح البعض خفض بنود جدول الأعمال إلى اثنين فقط. فضلا عن ذلك، تبذل محاولات لإقامة رابطة عكسية بين عدد البنود ومدة الدورة الموضوعية. وإن مثل هذا الربط غير الواقعي إنما هو

نلاحظ إبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ورحب بالتوقيع عليها.

واتخذت خطوة واضحة في الاتجاه الصحيح باتخاذ فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قرارا بالتوقيع على البروتوكولات المناسبة لمعاهدة راروتونغا.

ونرى أن من الضروري أن نؤكد أيضا على أن روسيا تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن أملنا بأن تتخذ تدابير لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط تكون خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

وتظل روسيا على موقفها الثابت المتعلق بضرورة الامتثال الصارم، لدى إبرام معاهدات تتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لمعايير القانون الدولي المعترف بها عموما. ولا يمكن أن يتجاوز نفاذ وتأثير هذه المعاهدات أراضي الدول المشاركة، بما فيها مجالها الجوي ومياهها الإقليمية، حسبما ينص القانون الدولي على ذلك.

وختاما أمل بأن تسهم القرارات التي تتخذها الهيئة هذا العام إسهاما كبيرا وهاما في حل جميع هذه المشاكل.

السيد جابر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تفضلوا، سيدي، بقبول تهانئ وفد باكستان على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٦. وإني لعلى ثقة بأنكم، بفضل معرفتكم وخبرتكم في ميدان نزع السلاح، ستوجهون بنجاح أعمال الهيئة في الأسبوعين المقبلين. وأود أن أؤكد لكم على دعم وفد باكستان التام وتعاونته الكامل معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديراتنا لسفلكم، ممثل منغوليا، على الطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال الهيئة في العام الماضي.

وتولي باكستان أهمية كبيرة لعمل هيئة نزع السلاح. فهي الهيئة التداولية الوحيدة ذات العضوية العالمية. والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى

وتولي باكستان الأولوية العليا لمسألة القضاء على النقل غير المشروع للأسلحة، الذي يرتبط غالبا بالإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة وتنظيم المرتزقة وغير ذلك من الأنشطة التي تزعزع الاستقرار. لقد كانت باكستان نفسها ضحية للإرهاب. ونحن ندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وستنتهي الهيئة هذا العام مداولاتها حول نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. وقد عممتم في العام الماضي، سيدي الرئيس، ورقة ممتازة عن هذا الموضوع. ونرى أن وركتكم يمكن أن تشكل أساسا جيدا هذا العام لمداولاتنا حول تطوير مبادئ توجيهية تتعلق بهذا البند.

وفي الوقت الذي نؤيد فيه حظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة، نود أن نكرر تأكيد رأينا أن توصيات الهيئة بوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة يجب ألا تمس حق الدول في الاحتفاظ بقوات مسلحة للدفاع عن النفس، وفقا لما هو منصوص عليه بوضوح في المادة ٥١ من الميثاق. وينبغي للهيئة أيضا أن تضع في اعتبارها حق الشعوب المناضلة في سبيل إحقاق حقها في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال الأجنبي، وفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٤/٣٣ وما هو مجسد في الفقرتين ٨٣ و ٨٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

لا نبالغ مهما أكدنا على ضرورة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالمناخ الدولي الحاضر يوفر فرصة مؤاتية لوضع خطة عمل عالمية في ميدان نزع السلاح. ومع أن الهيئة ستجري خلال الدورة الحالية مناقشات أولية حول عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، فإن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا عن اجتماع لجنة تحضيرية لهذا الموضوع في موعد لاحق من هذا العام.

إن أهمية هيئة نزع السلاح عظيمة للغاية. وبدلا من جعل هذه الهيئة عديمة الفعالية بشغلها في مناقشات إجرائية أو باقتراح إلغائها، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في الطرق والوسائل الكفيلة لتحسين

محاولة لجعل الهيئة عديمة الفعالية وإيجاد ذريعة لحلها.

ومن المؤسف كذلك أن الهيئة هذا العام منسغلة أساسا بالأمور التنظيمية. ولم نتوصل بعد إلى اتفاق حول بند موضوعي ثالث لجدول الأعمال لأسباب معروفة للجميع. وإن أحد الحلول الممكنة لتجنب هذه السدود في المستقبل هو إعداد قائمة إرشادية ببند جدول الأعمال التي ستنظر فيها الهيئة في فترة خمس سنوات. ويمكن تحقيق ذلك بعقد جلسات تنظيمية خاصة بالإضافة إلى الدورات العادية للهيئة. زد على ذلك أنه قد يكون من المناسب أن نعود إلى الوثيقة المعنونة "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح".

وإني لعل ثقة بأننا سنتمكن بقيادتكم الحكيمة، سيدي الرئيس، من التوصل إلى توافق في الآراء حول بند ثالث يدرج في جدول الأعمال يتعلق بالمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

فمنذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في سنة ١٩٧٨ يعتبر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصرا هاما في سعي المجتمع العالمي إلى تعزيز هدفي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وبتوطيد معاهدة تلاتيلولكو في أمريكا اللاتينية واعتماد معاهدة بيلندابا في أفريقيا، وتنفيذ معاهدة راروتونغا في جنوب المحيط الهادئ وتوقيع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على اتفاق حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، اقتربنا من تحقيق هدفنا المتمثل في وقف إنتاج الأسلحة النووية والقضاء عليها في نصف الكرة الجنوبي بأسره.

ومن المفارقات على أي حال، أنه في حين أنشئت مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم، لم يتحقق أي تقدم حول إنشاء منطقة من هذا القبيل في جنوب آسيا، على الرغم من نداءات الجمعية العامة المتكررة. على أننا لا نزال نأمل في أن إنشاء هذه المنطقة سيصبح أمرا واقعا في يوم من الأيام.

الرئيسية لنزع السلاح والتي تنظر فيها الهيئة تقليدياً، مثل الأسلحة التقليدية، والأسلحة النووية ومسائل مقارنة النظرية بالممارسة. وفور إقرار الهيئة لهذه القائمة فإن إدراج بنود جديدة في كل فئة لاستبدال البنود المزالة من جدول الأعمال قد يكون تلقائياً إلى حد ما، بذلك محتفظين، كما اتفقنا، على النظام المرحلي ذي البنود الثلاثة.

وعلى أي حال، فإن وفد بلدي مستعد تماماً للإسهام في إيجاد صيغ لتعزيز أعمال الهيئة من وجهة النظر التنظيمية وفيما يتعلق بالنظر في البنود الموضوعية.

وتنظر الهيئة، للسنة الثالثة حتى الآن، في بند "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الاهتمام بصفة خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١". ونرى أن هذا البند الهام تزداد أهميته، بالنظر إلى أحداث العنف التي وقعت والتي تستمر في كثير من البلدان. إن ضخامة عدد الأسلحة التقليدية الذي ينقل دون رقابة تقريبا تشكل تهديداً خطيراً لاستقرار المجتمعات في كثير من البلدان وهي السبب المباشر في كثير من الوفيات، لا سيما في صفوف المدنيين.

وهذا هو السبب في تأييدنا للنظر في مشكلة نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي بجميع جوانب هذه المشكلة. ويجب أن نعجل باعتماد آليات فعالة تستهدف منع هذا النقل والرقابة عليه ورصده في جميع المراحل، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول، والقوانين الوطنية والقانون الدولي ذي الصلة. ونعتقد أن ورقة العمل المقدمة في السنة الماضية من جانب رئيس الفريق العامل المعني بهذا الموضوع تقدم أساساً سليماً للمفاوضات، رغم أننا نرى أن من الضروري أن يجري استعراضها بعناية بغية ضمان استجابتها لشواغل جميع الدول ومن ثم إمكانية اعتمادها بتوافق الآراء.

إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لجميع تلك البلدان، بما فيها بلدي، التي تلتزم بهدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية ونزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة. ونرى أن من اللازم

أدائها وزيادة فاعليتها. فلا يمكن لأي هيئة تفاوضية، حتى ولو كانت عالمية، أن تكون بديلاً عن هيئة تداولية كهيئة نزع السلاح، تناقش مجموعة واسعة من قضايا نزع السلاح.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم، نيابة عن وفدي، على انتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٦. ونحن على ثقة من أن خبرتكم وقدرتكم على التفاوض ستكونان خير معين لنا في سعينا المشترك لتحقيق الأهداف التي رسمناها لهيئة نزع السلاح هذا العام. ونهنئ أيضاً رؤساء الأفرقة العاملة، ونواب الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم ونرجو لهم النجاح في العمل الذي بدأه اليوم.

وقبل أن أتناول البنود المدرجة في جدول الأعمال لهذا العام، اسمحوا لي بأن أؤدي بعض الملاحظات حول أساليب عمل هيئتنا. فللعام الثاني على التوالي، اتفقنا، استثناءً، على تقليص مدة دورة الهيئة إلى أسبوعين ويوم واحد. وهذا التقليص يؤثر مباشرة على النظر في بنود جدول أعمال الهيئة. ولذلك نكرر الإعراب عن رأينا بأن هذه التخفيضات في مدة الدورة لا تشكل بأي حال سابقة للدورات المقبلة. ونرجو، بالنسبة للدورات الموضوعية القادمة، أن تعود الهيئة إلى المدة الأصلية لدوراتها وهي ثلاثة أسابيع ويوم واحد.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، ازدادت صعوبة الاتفاق على بنود جديدة لجدول أعمال الهيئة لتحل محل البنود التي سحبت إما لانتهاؤ النظر فيها وإما لأن الهيئة وجدت، بعد بقاء تلك البنود على جدول أعمالها عدداً معيناً من السنين، أنها لم تستطع التوصل إلى اتفاق بشأنها. ومن الواضح أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها عام ١٩٩٢ بهدف تحسين وتعزيز أداء الهيئة، لم يكن لها الأثر المرجو في هذا الصدد. ولذلك فإن من الضروري الشروع في تقييم يستهدف معرفة ما كان ناجحاً من تلك الاتفاقات وتحديد التدابير التي يمكن اتخاذها لكفالة الأداء الأمثل للهيئة ومن ثم الإسهام في تعزيزها.

ويمكن أن يكون أحد الحلول وضع قائمة بالمسائل التي جرى التفاوض بشأنها سابقاً حول الجوانب

معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر تعقد في نفس الوقت في جنيف.

ويؤيد وفدي دور هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة تداولية متخصصة داخل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح تسمح بمداولات متعمقة بشأن مسائل محددة لنزع السلاح وبتقديم توصيات محددة. ولهذا أهمية خاصة بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء نظرا إلى أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في هيئة نزع السلاح مما له بالتأكيد آثار كبيرة بالنسبة لنا جميعا.

ويأسف وفدي لأن الدورة الموضوعية الأخيرة لم تتمكن من تحقيق اتفاق بشأن البنود الخاصة بعملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين وبشأن استعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح. ويجب أن يحرز تقدم في أساليب عملنا، ويجب ألا تستغل مفهوم توافق الآراء بلدان قوية لسبب وحيد هو تعطيل اتخاذ قرارات من جانب الأغلبية وتعويق التقدم بشأن المسائل الهامة.

وبينما نرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح بتوسيع عضويته، نأسف، مع ذلك، لأن ذلك التوسيع المحدود يمنعه من أن يكون محفلا تفاوضيا فعالا حقا. ونتخذ أيضا الموقف الذي مؤداه أن المنظمات غير الحكومية يجب أن تدرج أيضا في محافل نزع السلاح. لأنها يمكنها كذلك أن تقدم إسهامات قيمة في قضية الأمن الدولي. وستواصل عدة فود، بما فيها وفد ماليزيا، العمل تأييدا لتحقيق العضوية المفتوحة في مؤتمر نزع السلاح.

لقد وقعت تطورات هامة كثيرة منذ الدورة الموضوعية الأخيرة التي عقدتها هيئة نزع السلاح في أيار/مايو ١٩٩٥، وأود اليوم أن ألقى الضوء على بعض هذه التطورات.

إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد لها لعام ١٩٩٥، الذي عقدناه في نيسان/أبريل وأيار/مايو من السنة الماضية، قد ركز بالتأكيد الاهتمام العالمي على مخاطر الأسلحة النووية. وقد نتذكر أن ماليزيا كانت من بين البلدان التي عارضت تمديد المعاهدة إلى أجل غير

إجراء تقييم دقيق للبرامج والأهداف والالتزامات في ميدان نزع السلاح المتفق عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨. وسيساعدنا هذا على تحديد التقدم المحرز منذ ذلك الوقت وعلى وضع الأهداف والاستراتيجيات للنهوض بالتنفيذ الكامل للالتزامات المقطوعة.

ومع مراعاة تحديد الهيئة للجوانب المتصلة بالمسائل التنظيمية الموضوعية الخاصة بالدورة الاستثنائية الرابعة، نعتقد أنه يمكن أن يكون أحد أهدافها الأولى توحيد برنامج شامل لنزع السلاح، يتفق مع الأولويات المحددة في الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨. ومن شأن ذلك أن يتضمن برنامجا لنزع السلاح النووي يرمي إلى القضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وبالنسبة لوفدي، لا تزال الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ سليمة تماما. وسيدلي وفدي، في وقت مناسب، بتعليقات محددة بشأن هذا البند الذي تمت فعلا الموافقة عليه.

وقبل أن أختتم بياني، يجب أن أعرب عن سروري بإبرام معاهدة بليندابا مؤخرا وأن أقدم تهانئنا للدول الموقعة على ذلك الصك، الذي يمثل دون شك خطوة رئيسية أخرى إلى الأمام في جهودنا المشتركة لتحقيق عالم خال من التهديد النووي.

وأخيرا، أؤكد مرة أخرى لكم، سيدي الرئيس، أكبر قدر من تأييد وفدي لكم وتعاونه معكم في أعمال الهيئة وأفرقتها العاملة.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن الوفد الماليزي يسلم بكفاءة تكم وقيادتك، سيدي الرئيس، إذ تتولون رئاسة هيئة نزع السلاح.

ولا يزال الوفد الماليزي يرى أن الأمم المتحدة تلعب دورا مركزيا وتحمل مسؤولية أساسية في ميدان نزع السلاح وأن استخدام الآلية المتعددة الأطراف القائمة في تعزيز قضية السلم والأمن الدوليين يجب أن يبلغ أقصى مداها. ومن المشجع أن نلاحظ أن الدورة المستأنفة الثانية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية

الخمس الحالية تحوزها. والوفد الماليزي ووفود أخرى على استعداد لبدء عملية التحضير لاتفاقية بشأن القضاء على جميع الأسلحة النووية. وإذا كان بمقدورنا أن نضعل ذلك بصدد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية فلماذا لا نضعل ذلك بصدد الأسلحة النووية؟

ويتطلع وفدي إلى مواصلة النقاش بشأن بند عمليات النقل الدولي للأسلحة وتحديدًا بشأن القضاء على الاتجار غير المشروع في جميع أنواع الأسلحة والعتاد العسكري. ونحن ندرك أن هذه السنة هي السنة الأخيرة للانتهاء من هذا البند. وورقة العمل المقدمة من الرئيس، على الرغم من امتلائها بالأقواس، تصلح لأن تكون أساسًا لمناقشتنا. وإذا لم نتوصل إلى اتفاق خلال هذين الأسبوعين من المناقشات، فإن هذا سيكون خطوة إلى الوراء.

وقد حان الوقت لتقييم حالة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ومن الواضح أن عملية توسيع الفئات النوعية تواجه مقاومة سياسية. نحن نجازف بأن يكون السجل موجودًا شكلاً فقط وليس بوصفه تدبيرًا من تدابير بناء الثقة. وسيظل مستقبل سجل الأسلحة قاتمًا ما لم يتعاون المصدرون الرئيسيون للأسلحة، وهم أيضًا الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، والدول المعترف بأنها نووية. وسينتهي به الأمر أن يصبح مجرد شكل من أشكال الرقابة على بلدان أخرى ولا سيما البلدان التي لا تروق للدول الكبرى.

وفي حين ندرك حاجة الدول الأعضاء إلى الدفاع عن نفسها وتحقيق أمنها لا ينبغي مطلقًا أن تقع الأسلحة في أيدي مستخدمين غير مسؤولين أو أن تستخدم في أنشطة غير مشروعة. ولهذه الأسباب شارك وفدي بنشاط في إنشاء سجل الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢. وهذه الآلية الشفافة من شأنها كبح عمليات النقل غير المشروع للأسلحة والإسهام في بناء الثقة. وستقدم ماليزيا بياناتها بشأن عمليات نقل الأسلحة في غضون هذا الأسبوع.

وترحب ماليزيا بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٩٧. وهذه الدورة الاستثنائية ستكون الأولى منذ انتهاء الحرب الباردة،

مسمى. ورأينا أن ذلك يعادل اعطاء الدول النووية الخمس حرية التصرف باسم الدول الأخرى. وسقنا الحجج المؤيدة لوضع إطار زمني محدود. وفي النهاية، اخترنا معارضة قرار الأغلبية. ولكن تأكدت أسوأ مخاوفنا عندما اختارت دول نووية معينة استئناف تجاربها النووية. ورغم الإدانة العالمية، فقد واصلت ذلك. ولا يمكننا أن نقبل الذرائع العديدة المقدمة بأن تلك التجارب لازمة لضمان سلامة مصداقية أسلحتها النووية. إن الإعلان الذي أصدرته مؤخرا في موسكو مجموعة الـ ٧ بشأن استكمال المفاوضات الخاصة بمعاهدة شاملة لحظر التجارب بحلول عام ١٩٩٦ تطور إيجابي رغم أنه مما يخيب الآمال أن البعض في موسكو قد عبروا عن بعض التحذيرات. ومع ذلك من المؤسف أن هذا الإعلان لم يعتمد إلا بعد الإجراء الفعلي لسلسلة من التجارب النووية؛ ولا بد لتلك أن تستغلها دول أخرى ودول معترف بأنها نووية ودول أخرى على عتبة حيازة الأسلحة النووية. ويتضح ذلك في المفاوضات الصعبة بشأن معاهدة شاملة لحظر التجارب التي تجرى في جنيف، حيث النتائج لا تزال غير أكيدة.

نظرا لتهديد الأسلحة النووية لبقاء البشرية ورفاه كوكبنا، شاطرت ماليزيا عددا من البلدان في تقديم بيانات شفوية ومكتوبة إلى محكمة العدل الدولية. وجاء إجراء المحكمة استجابة لقراري منظمة الصحة العالمية والجمعية العامة بطلب فتوى المحكمة فيما إذا كان استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مشروعًا. وقد تشرفت شخصيًا بتقديم عرض شفوي للمحكمة. وأنا مقتنع بأن للمحكمة دورًا تاريخيًا فريدًا بشأن هذه المسألة وبأنه سيكون لفتاوها أثر في تشكيل الآراء في إزالة الأسلحة النووية.

وأيا كانت نتيجة حكم المحكمة، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل اتباع الالتزام الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بإزالة الأسلحة النووية تمامًا. لقد تغلبت البشرية على تحديات كبيرة عديدة وحققت انتصارات في مجالات عديدة. وإن حيازة الأسلحة النووية بعد انتهاء الحرب النووية هي في الواقع هيمنة نووية، وأن زعم الدول الحائزة لأسلحة نووية بأن حيازتها لتلك الأسلحة يثبط الانتشار زعم غير مقبول لأنه غير منطقي، نظرا إلى وجود دول تسعى إلى الانضمام إلى النادي النووي بحجة أن الدول

ومنطقة جنوب شرقي آسيا، التي تشكل ماليزيا جزءاً منها، وقد استلهمت منطقتي أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ، أبرمت أخيراً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ معاهدة بشأن جعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكجزء هام من المعاهدة، دعت الدول النووية إلى الانضمام إلى بروتوكول تلك المعاهدة. ونحن في جنوب شرقي آسيا نقوم، وسنواصل القيام، بدورنا في ضمان أن تظل منطقتنا آمنة وخالية من الأسلحة النووية.

ويتمدد وفدي التوقيع حديثاً على إعلان القاهرة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - معاهدة بليندايا. وبقينا يأمل وفدي أن تشرع مناطق مجاورة أخرى والمناطق الأخرى التي لم تفعل ذلك، وخاصة شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب آسيا وحتى أوروبا، في اتخاذ خطوات صوب القيام في النهاية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وهذا من شأنه الإسهام في إيجاد منظومة عالمية من المناطق الخالية من الأسلحة النووية تقوم بدورها في التغلب على الحاجة إلى إنتاج الأسلحة النووية وحيازتها وتخزينها.

وفي المستقبل، سيتعين على جميع المناطق أن تنأى بنفسها عن النموذج التنافسي للأمن الوطني، وهو النموذج الذي، بأسف، ساد النظام الدولي على مدى السنين. يوجد في أوروبا ثلاث دول نووية. أين الخصوم؟ لا تزال حفنة من الحكومات مشدودة إلى فكرة أن الأسلحة النووية هي الإداة العظمى للقوة ويرغب آخرون في الانضمام إلى تلك المجموعة. وتسهم كلتا المجموعتين في التهديد العالمي، في مواجهة كراهية العالم لأسلحة الدمار الشامل بصفة عامة والأسلحة النووية بصفة خاصة.

وقد أكدت جميع وسائل الإعلام على أن استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد يفرض أخطاراً بالغة على السكان المدنيين من جراء طريقتها في التدمير العشوائي. ومن المقدر أن هناك ما ينوف على ١١٠ ملايين من الألغام البرية في الأرض في أكثر من ٦٠ بلداً. ومما يزيد الطين بلة أنه في كل عام تزرع ألغام برية جديدة يتراوح عددها ما بين مليونين وخمسة ملايين.

وستتيح فرصة لتقييم عملية نزع السلاح والإعداد لدخولها القرن الحادي والعشرين.

ويعتبر وفدي أن نزع السلاح النووي ذو أولوية عليا. وعلى الرغم من قصور الدورتين الاستثنائيتين الثانية والثالثة المكرستين لنزع السلاح عن التوصل إلى اتفاق على وثيقة ختامية فإن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة يتيح فرصاً جديدة للدول الأعضاء لتنفيذ الأولويات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى. إن تلك الوثيقة الختامية وضعت بالتفصيل برنامج عمل شمل ٧٠ فقرة. وأولوياته العريضة تشمل مفاوضات نزع السلاح بشأن الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة الكيميائية؛ والأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة التي تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ وتخفيض القوات المسلحة. وإذا عقدت الدورة الاستثنائية الرابعة في وقت مبكر كان ذلك أفضل فرصة لإجراء مناقشة مستفيضة بشأن تنفيذ برنامج العمل.

وحيثما اكتسب أهمية كبيرة دور المنظمات الإقليمية ونهجها في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ويأتي على رأس قائمة المسائل تلك المتصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد أكد المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقد في كولومبيا في عام ١٩٩٥، على أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة أولى ضرورية لإزالة أسلحة الدمار الشامل. وهذه الجهود الإقليمية يمكن النظر إليها باعتبارها إسهامات مفيدة في صون السلم والأمن الدوليين بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى أجزاء العالم المعاصر تدل بما لا يدع مجالاً للشك على ما توليه المنظمات الإقليمية من أهمية وجدية لمسألة إزالة الأسلحة النووية. وعلاوة على هذا فإن هذه المبادرات تأخذ في الاعتبار أمانى الشعوب في أن تكون المناطق التي تعيش فيها خالية من الهيمنة النووية.

وفي ضوء حالة يبدو فيها أن المذهب الاستراتيجي النووي يتحول عن نشر الشبكات البرية ويتجه إلى نشر الشبكات البحرية، يعتقد وفدي أنه من الضروري أن تنظر الهيئة في هذه المسألة في مجموعها. وفي هذا الصدد فإن القرار الذي اتخذته البرلمان الأوروبي مؤخرا بأن يتناول تناولا تاما مسألة تهدد عمليات الغواصات النووية للبيئة العالمية والأمن العالمي يستأهل تأييدنا الفوري الكامل.

ويقدر بأن ما ينفقه العالم على الأسلحة للأغراض العسكرية يفوق مبلغ ٩٠٠ بليون دولار سنويا، وقد يصل إلى تريليون دولار بحلول نهاية القرن. ومع ذلك، لا يزال حوالي بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع.

ومن أكثر خصائص عصرنا بعثا على الأسي ميلنا للقتل. ونحن ماهرون جدا في تصنيع الأسلحة ونظم الموت. فهل آلات الموت هي العامل المريح الوحيد في السوق العالمية؟ لقد أفيد أن ثمة اتحادا للشركات في أوروبا عرض خطة قيمتها ٥ بلايين دولار لبيع ٨٠ طائرة متطورة وبعض القذائف الانسيابية خارقة الذكاء إلى بلد نام. وإذا تمت عملية البيع، فستبلغ قيمة الفاتورة قرابة ٢٠٠٠٠ دولار للمواطن الواحد في ذلك البلد. وهذا يمكن أن يعني أيضا أنه نظرا لمساحة ذلك البلد، فإن المبلغ سيصل إلى ١٢٠٠٠٠ دولار لكل كيلومتر المربع. فمنطق البيع والشراء يعجز فهمه وهو صفة على وجوه البليون فقير الذين يعيشون في مناطق مهملة كليا في مختلف أنحاء العالم.

السيد ليوجيي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):
في البداية، يود الوفد الصيني أن يهنئكم، سيدي، على تبوؤكم رئاسة الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح. وإنني على ثقة بأنكم ستوجهون الدورة نحو إحراز نتائج إيجابية نظرا لما تتحلون به من مهارة دبلوماسية وخبرة ثرية بارزتين. والوفد الصيني، بالإضافة إلى الوفود الأخرى، سيتعاون معكم تعاونا كاملا. ويود الوفد الصيني أيضا أن يعرب عن تقديره وشكره لرئيس الدورة السابقة، السفير إرديني شولون، على إسهامه في أعمال تلك الدورة.

لقد سجل منذ الدورة السابقة إحراز تقدم جديد في ميدان نزع السلاح. فالجهود الدؤوبة التي بذلتها

أليس من قبيل السخرية أن يجري التأكيد على إزالة الألغام في الوقت الذي تبين الاحصاءات فيه أنه في عام ١٩٩٤ لم يتم إزالة سوى ١٠٠٠٠٠ لغم؟ وفي حين ندرك الحاجة إلى إزالة الألغام وإعادة التأهيل هناك ضرورة ماسة لتناول المشكلة الأوسع ألا وهي مشكلة فرض حظر على تصدير وإنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن نؤيد تأييدا تاما القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخمسين بفرض وقف مؤقت على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، ونتطلع إلى فرض حظر بات لهذه الأسلحة. ونرى أن منتجي ومصدري هذه الألغام ينبغي أن يكونوا مسؤولين عن دفع تكاليف إزالة الألغام وإعادة التأهيل. وعلى حد قول رئيس وزراء ماليزيا في الدورة الخمسين للجمعية العامة:

"الطرف الذي يجني أرباحا من أدوات الحرب يجب أن يسهم في صيانة السلام". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الـ ١٢، ص ٥)

ومن المؤسف أنه بعد مرور ١٠ سنوات على حادثة محطة الطاقة النووية في تشرنوبيل لم تخف حدة نتائج تلك الكارثة حتى الآن. ولا تزال حاضرة في أذهاننا آثار تلك الحادثة المأساوية على الأرواح والممتلكات والبيئة. وينبغي وضع ضمانات لتفادي وقوع كوارث في المستقبل. وقد وقعت كوارث مماثلة في بضع مناسبات من الحوادث العديدة التي شملت غواصات نووية ولكنها أحيطت بالكتمان. وقد أشارت دراسة استندت إلى معلومات متاحة علنا وقابلة للتحقق إلى وقوع ما لا يقل عن ١٣ حادث تصادم منذ عام ١٩٦٥ بين غواصات نووية أو بين غواصات نووية وسفن حربية أمريكية وروسية سوفياتية وفرنسية وبريطانية وصينية. ومنذ نهاية الحرب الباردة وقعت حادثتان. ويمكننا أن نشير أيضا إلى فقدان سبعة مفاعلات نووية في البحار نتيجة غرق غواصات نووية خلال العمليات العادية وفقدان ٤٣ رأسا حربيا نوويا سوفياتيا وسبعة رؤوس حربية نووية أمريكية وإلى وقوع ٦١٢ حادثا شملت غواصات نووية فقط. ولا توجد حتى الآن دراسات عن أثر هذه الحوادث على البيئة.

ولقد أنجز عمل هام بشأن البند المتعلق بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مثلما يبينه النص الصادر عن الرئيس متضمنا آراء جميع الجهات. ويؤيد الوفد الصيني اعتبار نص الرئيس أساسا لعملنا، ويأمل في أن تضع الدورة الراهنة اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية بمشاركة جميع البلدان.

ونرى أنه يحق لجميع البلدان أن تمتلك الوسائل المشروعة للدفاع عن النفس على افتراض صون السلم والأمن العالميين، وعدم السعي إلى حيازة أسلحة تفوق الاحتياجات الدفاعية المعقولة. وهذا الحق مكرس في الميثاق. وينبغي لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي أن تعمل على تعزيز القدرات الدفاعية للبلدان المتلقية. وينبغي لها ألا تقوض بأي طريقة من الطرق السلام أو الاستقرار أو الأمن الإقليمي أو الدولي، أو أن تستعمل للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة. والعمليات غير المقيدة لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، ولا سيما عمليات بيع أعداد كبيرة من الأسلحة المتطورة والمتقدمة لمناطق يشوبها التوتر، وذلك من قبل الذين يملكون أكبر ترسانات الأسلحة التقليدية، وتصدير كميات كبيرة من الأسلحة لا يسعهما إلا إلحاق الضرر بالسلام والاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وينبغي لهذه البلدان أن تمارس ضبط النفس وأن تضع حدا لعمليات النقل اللامسؤولة. ومن الطبيعي أن تتحمل البلدان التي تملك أكبر ترسانات للأسلحة التقليدية وتصدر معظم الأسلحة مسؤولة خاصة عن نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ونعتقد أن المبادئ التوجيهية التي يتعين وضعها ينبغي أن تجسد تلك المبادئ وأن تسهم في حل المشاكل القائمة.

وتشكل العمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي فعلا تهدد يدات خطيرة لتوحيد بعض البلدان واستقرارها وأمنها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لهذه المشكلة على نحو حازم وقاطع. والصين على استعداد، إلى جانب بلدان أخرى، للنظر في تدابير ترمي إلى تعزيز القيود على الصادرات، وللإسهام في القضاء على عمليات النقل هذه.

وبند تبادل الآراء بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بند هام جديد. والنتائج التي أسفرت عنها الدورات الاستثنائية الثلاث

البلدان الأفريقية توجت بالتوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وهي المعاهدة التي تشكل إسهاما هاما في هدف إيجاد عالم لا نووي. وترحب الصين بإبرام المعاهدة وتؤيدها. ولقد قامت الصين، ارتكازا على التزامها غير المشروط وقديم العهد بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد دول لا نووية أو مناطق لا نووية، بالتوقيع يوم ١١ نيسان/أبريل على البروتوكولين الثاني والثالث التابعين للمعاهدة. وأحرزت المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب تقدما كبيرا ويؤمل في أن تسفر عن إبرام معاهدة هذا العام. وقام المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بالتوقيع على البروتوكول المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى. وأصبح العمل على استعراض البروتوكول المتعلق بالألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى أكثر تركيزا.

وفي غضون ذلك، ينبغي لنا أن نلاحظ أن معاهدة تخفيض الأسلحة النووية المبرمة لم تدخل حيز النفاذ بعد وأن الترسانات النووية الهائلة تلك ما زالت قائمة. ولا يوجد التزام مشترك من قبل جميع الدول النووية بألا تكون الأولى في استعمال الأسلحة النووية، وبألا تستعملها أو تهدد باستعمالها دون شروط ضد الدول اللانووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولا تزال برامج الدفاع بالقذائف الميدانية قائمة. ولا تزال مهمة المجتمع الدولي العسيرة تتمثل إذن في العمل على الحظر والتدمير الكاملين لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية.

وتعلق الصين دائما أهمية على عمل هيئة نزع السلاح. وينبغي للهيئة، بوصفها جهازا تداوليا متعدد الأطراف هاما، أن تضطلع بدورها على نحو كامل. ونحن نرى أن فترة الأسبوعين هذا العام ينبغي عدم جعلها سابقة للمستقبل. والبلدان المدرجان في جدول الأعمال، سواء بند نقل الأسلحة على الصعيد الدولي أو تبادل الآراء بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ينبغي إيلاؤهما الاهتمام نفسه. وسيشارك الوفد الصيني في المداولات بطريقة بناءة.

بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ونتوقع من هيئة نزع السلاح أن تثبت أنها قادرة على تحقيق نتائج ملموسة. ذلك أن المناقشات هنا يعرقلها الجدل في أكثر الأحيان. ولكن هذا لا ينبغي أن يعطل إرادتنا على البحث عن أساس مشترك وحلول توفيقية.

وسيقوم وفد بلدي بعرض آرائه بشأن بنود جدول أعمالنا، كل في إطار الفريق العامل المختص به. وأود الآن أن أتناول بعض المسائل العامة الأخرى في مجال نزع السلاح.

إننا نقرب الآن من نقطة حاسمة في جهودنا للحد من القدرة التدميرية للتكنولوجيا العصرية، وهي القدرة التي تتخذ شكل أسلحة الدمار الشامل. فيما أن نمضي قدما نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، أو أن نخاطر بفقدان نافذة الفرص التي فتحت بانتهاء الحرب الباردة.

ففي المجال النووي فإن أكثر التدابير إلحاحا هو، بلا أدنى شك، إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وما يثير قلقنا هو أنه في هذه المرحلة المتأخرة من المفاوضات لا تزال بعض نقاط الخلاف الهامة قائمة. إن وقف التجارب النووية في جميع الأوقات ضرورة حتمية من الناحيتين الأخلاقية والسياسية. وتنادي البرازيل بإبرام معاهدة من هذا القبيل طوال ما يزيد عن ٣٠ عاما - بل الواقع منذ إنشاء لجنة الـ ١٨ دولة المعنية بنزع السلاح، وهي اللجنة التي سبقت مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٦٢. ونرحب بكل من انضموا إلى هذه القضية، مهما تأخروا في ذلك، ونأمل مخلصين أن نكون لدى نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة قد وقعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وقد تشجعنا في هذا الصدد بالتعهد الذي قطعه قادة مجموعة السبعة وروسيا في قمة موسكو في الأسبوع الماضي.

ويجب اعتبار إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب خطوة في سبيل القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يتوقع من لجنة كانبيرا، وهي

السابقة بشأن نزع السلاح، ولا سيما الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، أدت دورا إيجابيا في تيسير إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح. وتؤيد الصين عقد الدورة الاستثنائية الرابعة. ومن الضروري في الحالة الدولية الجديدة استعراض الماضي والنظر إلى المستقبل حتى يتمكن المجتمع الدولي من الاشتراك في وضع مسار لنزع السلاح في المستقبل.

وتؤيد الصين الحظر الكامل والتدمير الكلي للأسلحة النووية، وهي تقدمت بمجموعة من المقترحات المترابطة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم استعمال الأسلحة النووية أولا، ومعاهدة بشأن عدم استعمالها دون شروط ضد الدول اللانوية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتقدمت بلدان أخرى عديدة أيضا بمقترحات وآراء معقولة لتيسير إيجاد مسار لنزع السلاح. ومن الأهمية العملية بمكان أن نعقد دورة استثنائية لبحث هذه المسائل بحثا متعمقا. ويحدونا الأمل في أن يجري في هذه الدورة تبادل كامل للآراء بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بغية وضع الأساس لدورة استثنائية جيدة.

والمهمة التي تواجه الدورة الحالية مهمة صعبة نظرا لأن مدتها قصيرة. والوفد الصيني على استعداد، سيدي الرئيس، للعمل معكم ومع الوفود الأخرى لنجاح الدورة الحالية.

السيد فالبي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي أولا أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي، تتراأسون هيئة نزع السلاح. نود أيضا أن نشكر سلفكم على جهوده القيمة بصفته رئيسا للهيئة لدورة عام ١٩٩٥.

يتطلع وفد البرازيل إلى الاختتام الناجح للمناقشة المتعلقة بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء. كما أننا نعلق أهمية كبرى على البند الخاص بتبادل الآراء

السيد تاخت - رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بالتهانئ على انتخابكم عن جدارة لرئاسة هيئة نزع السلاح. وإنني لعلى ثقة بأنكم بفضل مهاراتكم الدبلوماسية الواسعة ومعرفتكم بشؤون نزع السلاح والأمن الدولي، ستقودون بفعالية مداولات هيئة نزع السلاح إلى نهاية ناجحة. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلدي الصادق لسلفكم، السفير اردنيشولون ممثل منغوليا، الذي أدار أعمال الهيئة في عام ١٩٩٥ بطريقة مثالية. واسمحوا لي أيضا أن أغتم هذه الفرصة لأتقدم بتهانئي إلى سائر أعضاء المكتب.

البند المعنون "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١" بند مألوف في جدول أعمال هيئة نزع السلاح. وفي العام الماضي، بفضل توجيهكم الفعال، سيدي الرئيس، بوصفكم رئيس الفريق العامل الثاني، أحرزنا تقدما كبيرا في وضع مبادئ توجيهية، ومبادئ عامة وتوصيات بشأن هذا البند. هذه المسألة، التي ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بالاتجار الدولي بالمخدرات وكذلك بالإرهاب بجميع أشكاله، كان لها عواقب وخيمة على أمن عدد من الدول في شتى أرجاء المعمورة. وترى جمهورية إيران الإسلامية أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، مثله مثل الإرهاب وخطر المخدرات، مشكلة دولية تتطلب حولا قائمة على التعاون الدولي وعلى نهج مشترك. ومن هنا يمكن للهيئة أن تضطلع بدور بناء جدا في هذا المجال، بتحديد أسباب النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، وتحديد مسؤوليات الدول الموردة والمتلقية، والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة، ووضع المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تساعد في معالجة مشكلة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية. ويحدونا وطيد الأمل في أن يبذل جميع أعضاء الهيئة قصاراهم في الدورة الحالية لتكليل بحث هذا البند بنهاية ناجحة.

ووفد بلدي يرحب بإدراج بند جديد في جدول أعمال الهيئة، بخصوص الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وهذا موضوع بالغ الأهمية يتطلب النظر الجاد من جميع الدول. ونحن نعي المخاوف التي تم الإعراب عنها حتى الآن بالنسبة لاستصواب عقد تلك الدورة في عام ١٩٩٧. ومع ذلك،

مجموعة مستقلة من الخبراء دعيت إلى الاجتماع بناء على مبادرة من حكومة استراليا، أن تعد تقريرا يتضمن مقترحات ملموسة سيجري تقديمها إلى الجمعية العامة وإلى مؤتمر نزع السلاح. وقد تشرف الممثل الدائم للبرازيل ورئيس وفدها إلى هيئة نزع السلاح، السفير سيلسو أموريم، بتلقي دعوة للانضمام إلى لجنة كانبرا التي تجتمع اليوم بالفعل.

كما أننا، بغية دراسة الأفكار البراغمتية والواقعية الموجهة نحو القضاء على الأسلحة النووية، نؤيد إنشاء فريق مخصص لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

إن انتشار المناطق الخالية من الأسلحة النووية وخصوصا في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية علامة مشجعة على تأييد عدم الانتشار النووي بجميع جوانبه بغية القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ونرحب بالتوقيع على معاهدتي المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا. وهذه التطورات، كما أشار أعضاء منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي في اجتماعهم الرابع المعقود في كيب تاون يومي ١ و ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، تسهم في جعل النصف الجنوبي من الكرة الأرضية والمناطق المتاخمة خالية تماما من الأسلحة النووية.

وفي مجال الأسلحة الكيميائية، يسعدنا أن نعلن أن البرازيل، في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦، أصبحت البلد التاسع والأربعين الذي صدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونود أن نكرر التأكيد على أهمية أن تكون الدولتان المعلنتان الحائزتان للأسلحة الكيميائية ضمن الدول الأعضاء الأصلية الـ ٦٥ الموقعة على الاتفاقية.

وفي مجال الأسلحة البيولوجية، نؤيد عمل الفريق المخصص الذي يعكف على استحداث نظام لتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. ونأمل أن يوفر المؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية، الذي سيعقد في جنيف في وقت لاحق من هذا العام، دفعة قوية لإنجاز عمل الفريق المخصص في جميع المجالات: التعريف والمعايير، وتدابير بناء الثقة، وتدابير الامتثال وتدابير المادة العاشرة.

من السهل أن تتعثر هيئة متخصصة ذات عضوية عالمية وعبء عمل ثقيل ودورات قصيرة نسبياً وتعمل على أساس توافق الآراء، في التوصل إلى نتائج ملموسة بشأن بند من البنود، عندما يحجم بلد واحد عن الانضمام إلى توافق الآراء؛ ناهيك عن الطبيعة المعقدة للقضايا المطروحة عليها والمواقف السلبية التي تتخذها بعض الدول فعلا تجاه الهيئة.

ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن للدول الأعضاء والأمانة العامة أن تتغلب على هذه المشاكل إلا بالقيام، في جملة أمور، بتغيير المواقف واستعراض القواعد التي تعمل هذه الهيئة بموجبها، وخاصة تلك الواردة في الوثيقة A/CN.10/137، المعتمدة في عام ١٩٨٩، والمعنونة "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح". ومن الواضح الآن أن بعض أحكام تلك الوثيقة، بدلا من أن تعزز أداء هيئة نزع السلاح، تشل حركة هذا المحفل الهام.

وفيما يتعلق بموعد انعقاد الدورة العادية السنوية لهيئة نزع السلاح ومدتها، من نافلة القول إن للهيئة أسبقية على المؤتمرات والاجتماعات المخصصة التي تعالج قضايا نزع السلاح. وفي هذه الأثناء، ينبغي للأمانة العامة أن ترتب هذه الاجتماعات أو المؤتمرات المخصصة بطريقة لا تتعارض مع الدورة العادية السنوية لهيئة نزع السلاح. وفي الحالات النادرة التي لا مهرب فيها من تداخل الاجتماعات، يتعين على الأمانة العامة أن تتشاور مسبقاً مع أعضاء الهيئة.

وفيما يتعلق بالعملية الصعبة المستغرقة للوقت، وهي عملية اختيار بند أو أكثر من بنود جدول الأعمال في كل عام من أجل الدورة السنوية لهيئة نزع السلاح، فإنه يمكن النظر في عدد من العلاجات، مثل اتباع خطى مؤتمر نزع السلاح في جنيف في وضع جدول أعمال دائم يمكن أن يكون الأساس لجدول أعمال منتظم لكل عام.

وإن عدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق على البند الموضوعي الثالث المتصل بالمبادئ والخطوط التوجيهية بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بالرغم من المفاوضات المكثفة على مدى بضعة أشهر، مثال على أوجه قصور القواعد التي تعمل هيئة نزع

فإن وفد بلدي على اقتناع تام بأن عقد دورة رفيعة المستوى لنزع السلاح قبل نهاية القرن - ونهاية الألف عام - يمكن أن يفيد في تقييم منجزات المجتمع الدولي في مجال منع الحرب ونزع السلاح والسلام، وفي وضع جدول أعمال القرن الجديد في هذا الميدان. وجدول الأعمال هذا يمكن تناوله بفعالية في دورة استثنائية تركزها الجمعية العامة لنزع السلاح.

وعلى أن ننسى الأثر البعيد المدى الذي حققته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على مدى العقدين الماضيين في كل الأنشطة تقريبا المتعلقة بنزع السلاح والمسائل الأمنية ذات الصلة. وبالتالي ينبغي بذل كل جهد ممكن لعقد دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة، مكرسة لنزع السلاح، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٥٠ واو، واضعين في الاعتبار الحاجة إلى الإعداد الكافي الذي يجعل من هذه الدورة دورة ناجحة بمعنى الكلمة.

وفي هذا السياق، نأمل أن تبدأ الهيئة هذا العام مناقشة جادة وودية بشأن هذه المسألة بغية تقريب وجهات النظر حول مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يمكن أن نسترشد بها في جهودنا الجماعية التي تستهدف الإعداد الموضوعي للدورة الاستثنائية. فهذا من شأنه، في جملة أمور، أن يوفر الوقت ويكثف التركيز على الاجتماع التحضيري الأول للدورة الاستثنائية، المقرر عقده في النصف الأول من شهر تموز/يوليه هذا العام.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة الراهنة المتعلقة بهيئة نزع السلاح. في هذا العام، كما كان الحال في الماضي، أصبح تحديد تاريخ عقد الدورة ومدتها وجدول أعمالها والجوانب الأخرى ذات الصلة بالهيئة موضوعا يثير التوتر والجدل إلى حد ما. هذا علاوة على اقتراحات نسمع عنها هنا وهناك بوقف دورات هيئة نزع السلاح أو جعلها كل سنتين أو تقصير مدتها. كما تساق حجج بأن هذه الهيئة فشلت في التوصل إلى نتائج ملموسة بشأن عدد من البنود المدرجة في جدول أعمالها. ولكن جمهورية إيران الإسلامية من رأيها أنه ليس هناك خطأ أفدح من الربط بين عدم وجود توافق في الآراء بشأن بند من بنود جدول أعمال الهيئة، ومغزى وجود هذه الهيئة الهامة. فمن الواضح أن يكون

رئيسي تابع للأمم المتحدة مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

ووقعت مؤخرا أيضا أحداث كثيرة مماثلة لها آثار مختلفة على صون السلم والأمن الدوليين. فالتوقيع على معاهدة بليندابا كان إشارة على أن عملية السلام الإقليمي يمكن أن تسير جنبا إلى جنب مع تدابير نزع السلاح النووي الانفرادي في المناطق الأخرى، مما يتسم بالأهمية بالنسبة للحالة الأمنية في القارة الأفريقية. ونأمل أن يعطي التوقيع على المعاهدة زخما جديدا لتخليص تلك المنطقة والمناطق المجاورة من أسلحة الدمار الشامل. ونأمل أن تحذو مناطق أخرى قريبا حذو انتاركتيكا، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، والآن أفريقيا أيضا، التي حولت نصف الكرة الجنوبي إلى منطقة واحدة خالية من الأسلحة النووية.

وبسحب الأسلحة النووية الاستراتيجية من أراضيها، أصبح بإمكاننا الآن في وسط أوروبا وشرقها، أن نتطلع إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وستفسح مثل هذه المبادرات الرئيسية الطريق أمام بذل مزيد من الجهود في ميدان نزع السلاح الجزئي، بما فيها الجهود الرامية إلى وقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة النارية، وخاصة في مناطق الصراع.

ونرى هنا مهمة خاصة للفريق العامل المعني بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي وهو الفريق الذي نأمل أن ينهي نشاطاته في هذه الدورة بنتائج إيجابية. وفي رأينا أن مشكلة حظر استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد تحظى بأهمية خاصة. ويلاحظ وفدي أيضا المغزى الإيجابي لقرار فرنسا بإجراء تخفيض ملموس في ترسانتها النووية.

وعلى الرغم من أن بروتوكولات معاهدة بليندابا دعمت بتوقيع عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن هذه التوقيع لم تكن دون تحفظ. وفي الوقت ذاته، ينبغي للمجتمع الدولي، وفي المقام الأول الدول الأفريقية، التأكد من عدم تقويض مركز أفريقيا باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية بسبب عوامل تبدو أنها خارجة عن ارادتها.

السلاح بموجبها. وإن جمهورية إيران الإسلامية، التي تقع في منطقة ما برحت مسرحا للعدوان والميول التوسعية، والصراعات والمنافسات المزعزعة للاستقرار، وسباق التسلح، وعمليات هائلة لنقل الأسلحة، والوجود العسكري الأجنبي، ومنشآت نووية لا تخضع للضمانات، تقدر حق التقدير الحاجة إلى بند يعالج مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأن وفدي، من جانبه، حاول جاهدا تيسير التوصل إلى اتفاق على بند ثالث، وكان ذلك آخر مرة من خلال الاقتراح الذي تقدمنا به في الاجتماع غير الرسمي للهيئة المعقود يوم الجمعة الماضي، بإدراج بند بعنوان "خطوط توجيهية ومبادئ عامة بشأن مناطق خالية من الأسلحة النووية في إطار جهد عالمي يرمي إلى نزع السلاح النووي". وإن عدم الاتفاق على بند ثالث أمر لا يعقل. إننا نأمل أن تكون المشاورات الجارية حول هذه المسألة مثمرة. وفي هذا الصدد، فإن وفدي، سيدي الرئيس، يؤكد لكم على تعاونه الكامل.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية):
السيد الرئيس، اسمحو لي، بادئ ذي بدء، أن أضم صوتي في تهنئتك على انتخابكم لمنصبكم الرفيع. إن وفد جمهورية بيلاروس واثق من أننا سنتمكن في ظل قيادتكم من تحقيق تقدم ملموس خلال هذه الدورة الموضوعية التي تعقدها هيئة نزع السلاح. ونقدر بالغ التقدير العمل الذي قام به سلفكم، السيد إردنيشولون، ممثل منغوليا.

ونتفق معكم، سيدي الرئيس، على أن الدورة المنصرمة لهيئة نزع السلاح جرت في ظل ظروف خاصة، أي مباشرة بعد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، الذي اتخذ خلاله قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. كما سبق الدورة الحالية حدث تاريخي، وهو التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - معاهدة بليندابا - التي هي تكملة مناسبة لمعاهدة عدم الانتشار.

لقد كان البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بمناسبة التوقيع على معاهدة بليندابا عاملا إيجابيا مؤيدا للاتجاه صوب إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من قبل جهاز

معروف جيدا؛ وقد كررناه في الماضي وسنواصل الدفاع عنه في المستقبل.

ومن المسائل التي سندرسها مسألة "تبادل الآراء بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح". ونرى أنه ينبغي لنا لدى دراستنا لهذه المسألة أن نراعي مواقف جميع الدول الأعضاء، سواء من كبار المساهمين في ميزانية المنظمة والبلدان الصغيرة. وينبغي أن تستند المقترحات بشأن جدول أعمال تلك الدورة إلى العديد من البنود التي ستعرض على محافل نزع السلاح في السنوات المقبلة. وإذا حدثت ازدواجية في إدراج المسائل قيد النظر، كان ذلك أمرا عقيما. ولتوافق الآراء أهمية فيما يتعلق بهذه المشاكل.

وبالنسبة للتوصيات المتعلقة ببنود جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فإن من الأهمية بمكان أن تتمكن الدورة من وضع بيان بالمفاوضات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ووضع مبادئ توجيهية للفترة القادمة لبداية الألفية المقبلة. ونرى أنه يجب أن يتوفر لنا الوقت الكافي للقيام بدراسة متأنية لهذا المسعى الدولي الهام.

وتقنعنا هذه الاعتبارات بأن هيئة نزع السلاح تتيح فرصة فريدة لجميع الدول الأعضاء للاعراب عن آرائها في مجموعة كاملة من مسائل نزع السلاح، وبأنها ينبغي أن تواصل العمل ضمن النظام الحالي، متبعة الممارسة الراسخة، التي صمدت أمام اختبار الزمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥

ونلاحظ أيضا أنه لم تتبلور الفرصة لجميع البلدان المعنية لتكثيف اشتراكها في مفاوضات نزع السلاح الدولية، وخاصة في مؤتمر نزع السلاح، الذي يم ينفذ حتى الآن أحكام قرار الجمعية العامة ٧٢/٥٠ جيم، الداعي إلى زيادة عضويته.

وتبين هذه الحقائق والكثير من الحقائق الأخرى أنه على الرغم من أن العقوبات الكثيرة التي حالت في العقود الأخيرة دون تحقيق نزع السلاح العام والكامل والتي أزلتها الجهود المشتركة للدول الأعضاء، فإنه لا يزال أمامنا الكثير الذي ينبغي القيام به. فهناك عقبات كثيرة لا تزال قائمة. ومن هنا تأتي أهمية دور الجهود الرامية إلى القيام في أقرب وقت ممكن، بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، ومعاهدة لإعطاء الدول ضمانات أمنية ملزمة قانونيا، ووثائق أخرى ملحة في ميدان نزع السلاح.

وفي منطقة أوروبا، جرى مؤخرا إبلاء أهمية خاصة لتكثيف الهياكل والاتفاقات الإقليمية مع الحقائق الواقعة الجديدة. وفي الوقت ذاته، من الواضح تماما أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة ليس هناك ما يبرر توسيع الهياكل العسكرية والتشكيلات القائمة على التكتلات. ومع ذلك، نعلم أن الخطر المحتمل لهذه التطورات لا يزال قائما؛ ويكون النشاط في هذا المجال حادا في بعض الأحيان، مما يولد مصادر جديدة للريبة والشكوك فيما بين الدول.

ومن وجهة النظر هذه نرى أن محاولات توسيع نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي في اتجاه الشرق ليس لها ما يبررها تاريخيا. وإن موقفنا من هذه المسألة